

و اما ان يحصل الامران الى المراد في حالة واحدة فيجتمع الضدان  
فيلزم بحر احدهما عقل ايضا نظرهما حيث كل منهما عين وفيه مراد  
الامر وفيه بحث لان مراد الضدين ساكن عند الامر لا مراد بل مراد  
لكن لزم علمه من ثبوت قدره فاذا فرضنا ثبوت الضدين بكل لزم  
العدم فليلزم العجز ايضا قوله فيلزم بحر احدهما اضافة الامر للعدم  
فيلزم بحرهما ايضا بناء على ان قوله اول لزم التقاد الامرين و التقاد  
احدهما و مع الاول يلزم بحرهما معا ويلزم ايضا حصول العقل عن  
الضدين الذين لا يراد تفاد كالكوة والكون وهو ان العجز اشارة  
الحدوث فلا يصح كونه انما فيلزم حصول الامر عن المؤثرين وهو بحال  
واذ لا يتصور اثباتها تعيق تفيد ان يكون صانع العلة واحدا بالضرورة  
قوله اشارة العزوف الى دليله والامارة لا يفيد اليقين فلا يصح  
احد معتد به من ثباته و ايضا تخلف المراد يفيد العجز قطعاً لا فلتاً  
قوله من تشابه الاحتمال مع ان الاحتمال قطعي ليس من حكمه  
والامكان لما فيه من تشابهه ان رايحه الاحتمال والامارة لا يتصلق  
بامارة والعزوف فيلزم بحرهما العجز والتقدير مستلزم الامكان  
التحالف المستلزم للمحال فيكون ان التقدير محالاً وهذا التفصيل واجباً  
ان هذا المحال ان لا يتصور على المعنى الامر لزم بحرهما والامر لزم

بحر الامر

بحر الامر و بما ذكرنا يندفع ما يقال انه يجوز ان يتقاسم فيهما بحر  
فوق هذا المنع بقوله الشارح لا يمكن بينهما تقاسم لان جواز الاتفاق  
لا ينافي في المكان التام و المكان التام كما في اثبات المطلوب  
او يكونا المتماثلين و المعنى فيمكنه كاستلزامهما الى الخالف و المتماثل  
المحال تقديره ورود المنع على قوم ظاهر قوله هذا التام لا يقال لانه  
ان تعدد الالهيته يستلزم المتماثل و المتماثل يجوز ان يكون المحال  
عنه فيمكنه على تقدير التعدد كاستلزامهما الى الخالف و المتماثل  
دفع هذا المنع قول الشارح لان كلامه اممكن او رد بان المكان  
كل منهما بحسب القدرة لا ينافي امتناعه بحسب الحكمة فكل واحد منهما  
اذ اعلم المصلحة في احد الضدين امتنع منه ارادة الامر للحكمة  
لجوابه رعاية الاصل لا يجب على الواجب كما يتبين في موضعه وان  
يقتضيه اجتماع الارادتين ك ارادة الواحد كما مقتضى ارادة الواحد  
تتمه زيد و كونه معاً و اما ان يرفع هذا المنع فلانه لا يتقاسم  
الارادتين فكيف يقتضيه اجتماع الارادتين بل التضاد و التماثل  
المراد به و اعلم ان قوله في موضع تفرقة ارفع بصفات الخلق على  
يستلزم كون به من الاصنام ان من انما ليست تفرقة له لانهم  
لا يتخلقون شيئا لو كان فيما الالهة الا انفسهم هي اقنوع